بين الأمن الغذائي وشح الموارد في فلسطين
تحديات و اقعية ومقاربات صمود استر اتيجية

م. سلام الزاغة
رئيس مجلس إدارة جمعية التنمية الزراعية

مقدمة: السياق التاريخي للأزمة الغذائية الفلسطينية

ارتبطت قضية الأمن الغذائي في فلسطين بالسياق السياسي الذي فرضته عقود من الاحتلال والصراع. فبعد أكثر من نصف قرن من الاحتلال الإسرائيلي، لم يعد شح الموارد مجرد تحدٍ بيئي أو اقتصادي، بل تحول إلى أداة ضغط سياسي ومكون أساسي في معادلة السيطرة على فلسطين. كانت فلسطين تاريخيّا سلة غذاء لبلاد الشام، لكنها أصبحت اليوم تواجه فجوة غذائية هائلة حيث تستورد أكثر من 65% من احتياجاتها الأساسية، ويعود ذلك إلى سيطرة قوات الاحتلال على الأراضي الزراعية ومصادر المياه حبث تسيطر على ما يزيد عن 85% من مصادر المياه في الضفة الغربية. هذا الواقع المتردي ليس قدراً بيئياً، بل هو نتاج سياسات ممنهجة تهدف إلى تقويض أي إمكانية لتنمية زراعية فلسطينية مستقلة.

أولاً: التشخيص الهيكلي للأزمة

يمارس الاحتلال الإسرائيلي سياسة ثلاثية الأبعاد تهدف إلى إفقار الفلسطينيين ودفعهم نحو التبعية الاقتصادية: السيطرة على الأرض، والتحكم بالمياه، وتقييد حركة التجارة. فالاستيطان المتواصل والجدار الفاصل ومصادرة الأراضي الزراعية الخصبة حوّل أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية إلى مناطق محظورة على الفلسطينيين، خاصة في مناطق "C" التي تشكل 61% من الضفة. أما في غزة، فقد حول الحصار الخانق 35% من الأراضي الزراعية إلى مناطق عازلة محظورة، مع تقييد دخول المعدات الزراعية والأسمدة.

وفي المجال المائي، يستهلك المستوطنون الإسرائيليون في الضفة ستة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون، بينما لا يحصل سكان غزة إلا على 5% من احتياجاتهم المائية من مصادر آمنة. هذا الاختلال ليس طارئاً بل هو نتاج اتفاقيات غير متكافئة تحصر سيطرة الفلسطينيين على مصادر مائية محدودة.

رغم اشتراكهما في المظلة الوطنية، تختلف طبيعة الأزمة الغذائية بين الضفة وغزة جوهرياً. ففي الضفة، تتمثل الأزمة في "الفقر الهيكلي المزمن" الناتج عن تجزئة الجغرافيا وتفتيت الاقتصاد، حيث يعطل أكثر من 1000 حاجز عسكري سلاسل التوريد ويضاعف تكاليف النقل، مما يجعل المنتج الفلسطيني غير قادر على منافسة البضائع الإسرائيلية المدعومة. أما في غزة، فقد تحولت الأزمة إلى "كارثة إنسانية شاملة"، حيث يعتمد 80% من السكان على المساعدات الغذائية، ودمرت الحروب أكثر من 40% من الأراضي الزراعية، مما جعل القطاع غير قادر على إنتاج أكثر من 20% من احتياجاته الغذائية.

تأثير الحرب الحالية على غزة

منذ أكتوبر 2023، أحدثت الحرب دماراً غير مسبوق في النظام الغذائي بغزة، حيث دُمّر أكثر من 80% من البيوت البلاستيكية و90% من مزارع الدواجن، وتلوثت 30% من الأراضي الزراعية بالمتفجرات، في إطار حصار إسرائيلي كامل هدفه التجويع. ورغم التحسن النسبي بعد وقف إطلاق النار وزيادة المساعدات، لا يزال الوضع كارثياً مع نهاية 2025 حيث يعاني 77% من السكان (1.6 مليون شخص) انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، منهم أكثر من 100,000 في مرحلة المجاعة، مع استمرار وفيات الأطفال بسبب سوء التغذية، واعتماد الغالبية شبه الكلي على المساعدات للبقاء. كما خلّفت الحرب دماراً هائلاً في النظام الغذائي، حيث تشير تقديرات نهاية 2025 إلى تدمير أو جعل أكثر من 96% من الأراضي الزراعية غير قابلة للاستخدام، بالإضافة إلى تدمير شبه كامل لقطاع الدواجن والثروة الحيوانية والبنية التحتية للمياه .

سياسة التوسع الاستيطاني في الضفة

شهد العام 2025 تصعيداً غير مسبوق في النشاط الاستيطاني، حيث سجلت حركة 'السلام الآن' مناقصات لبناء 5,667 وحدة سكنية في المستوطنات خلال العام، وهو أعلى رقم يُسَجَّل سنويّا منذ الاحتلال. وخلال العام صادقت إسرائيل على الاعتراف بـ 19مستوطنة جديدة بالكامل، في محاولة لتعزيز السيطرة على الأرض. كما و تمت المصادقة على بناء أكثر من 12,000 وحدة استيطانية جديدة، وصودر أكثر من 10,000 دونم من الأراضي الزراعية الخصبة، خاصة في مناطق الأغوار. يقابل هذا التوسع تصاعد خطير في هجمات المستوطنين، حيث وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) أكثر من 1,770 هجوماً ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع أنحاء الضفة الغربية خلال عام 2025 وحده، بمعدل 5 هجمات يومياً، ما أدى إلى وقوع إصابات وتهجير عائلات بأكملها واقتلاع نحو 150,000 شجرة زيتون. وفي مجال المياه، تمت مصادرة 30 بئراً زراعية، ويمنع الفلسطينيون من الوصول إلى 80% من موارد المياه في الأغوار.

ثانياً: مقاربات المواجهة والصمود

في مواجهة هذه التحديات، تطورت استراتيجيات فلسطينية تركز على "التكيف الإبداعي" مع القيود. ففي الضفة الغربية، انتشرت مشاريع "الحصاد المائي" التي تعتمد على تجميع مياه الأمطار، حيث ساهمت منظمات محلية في بناء آلاف الخزانات التي وفرت مصادر ري تكميلية للمزارعين. كما تم تطوير أنظمة الري بالتنقيط الموفّر للمياه والمُدار بالطاقة الشمسية، مما خفض استهلاك المياه في زراعة الزيتون بنسبة 60%. وتحولت قضية حماية الأراضي الزراعية من مسألة بيئية إلى قضية وجودية، من خلال دعم المجتمعات الرعوية وتطوير سلالات محلية مقاومة للجفاف. كما انتشرت نماذج الزراعة المنزلية، خاصة بين النساء، حيث وفرت "الحدائق المنزلية" مصادر غذاء تكميلية لآلاف الأسر.

أما في غزة، فتتراوح التدخلات بين الاستجابة الطارئة وبناء أنظمة غذائية مرنة. ففي مرحلة الإنقاذ، يتم توزيع بذور سريعة النمو يمكن زراعتها في أي مساحة متاحة، مع برامج خاصة للأطفال والحوامل. وفي مرحلة إعادة البناء المرن، يتم اعتماد تقنيات الزراعة الذكية مناخياً، والزراعة المائية، والأنظمة المغلقة لإعادة

تدوير المياه. وتلعب الطاقة الشمسية دوراً حيوياً في تشغيل مضخات المياه، كما انتشرت أنظمة الزراعة الحضرية العمودية التي توفر 70% من المياه.

ثالثاً: السيادة الغذائية كرؤية تحررية

تمثل جمعية الإغاثة الزراعية نموذجاً مؤسسياً يجمع بين العمل التنموي وتعزيز صمود المزارعين الفلسطينيين، فلم تعد برامجها تقتصر على بناء البنى التحتية، بل أصبحت تشمل تأسيس لجان حماية محلية تدير الموارد بشكل تشاركي، وتنظم حملات حشد ومناصرة ضد مصادرة الأراضي ومصادر المياه، وتوثق انتهاكات قوات الاحتلال والمستوطنين للملكيات الزراعية.

لقد أدركت الإغاثة الزراعية أن تحقيق السيادة الغذائية لا يمكن أن يتم دون تمكين المرأة الريفية التي تشكل 70% من القوى العاملة الزراعية. فمن خلال مشاريع "النساء رائدات الأعمال" دربت آلاف النساء على إدارة مشاريع زراعية صغيرة، وساهمت التعاونيات النسوية في زيادة دخل المشاركات بنسبة 60%. وتلعب النساء اليوم أدواراً قيادية في إدارة الموارد الطبيعية، حيث يشكلن 40% من أعضاء لجان إدارة المياه المحلية. كما يتم توثيق الممارسات الزراعية التقليدية التي تحافظ على البذور البلدية المقاومة للجفاف، حيث حفظ مشروع "حافظة البذور البلدية" أكثر من 50 صنفاً تقليدياً من البذور المهددة بالانقراض.

رابعاً: التحديات المستقبلية والسيناريوهات

تزيد التغيرات المناخية من حدة الأزمة، حيث تشير الدراسات إلى أن فلسطين ستشهد انخفاضاً في معدلات الأمطار بنسبة 20-30% خلال العقدين المقبلين، وارتفاعاً في درجات الحرارة، مما يهدد المحاصيل الاستراتيجية مثل الزيتون الذي يتوقع أن تنخفض إنتاجيته بنسبة 40%. وفي السيناريو التشاؤمي باستمرار الوضع الراهن، قد تصل نسبة الاعتماد على الاستيراد الغذائي إلى 80% بحلول 2030. أما في السيناريو المقارب القائم على تعزيز السيادة الغذائية، فيمكن زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضروات إلى 70% عبر الزراعة المكثفة والحدائق المنزلية.

خاتمة: نحو استراتيجية وطنية للسيادة الغذائية

إن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في فلسطين لم يعد مجرد هدف تنموي أو خيار سياسي، بل غدا ضرورة وجودية تختبر قدرة الشعب على البقاء والتمدد الحيوي في أرضه. هذا الهدف يتطلب تحولاً جذرياً من **"التنمية الخاضعة "**التي ترزح تحت وطأة الاحتلال، إلى **"تنمية التحرر "**التي تجعل من كل مشروع زراعي خط دفاع متقدمًا عن الأرض، ووسيلة لإعادة إنتاج الحياة في مواجهة آلة القتل والاقتلاع. فالحفرة التي تُحفر لغرس شجرة زيتون، هي ذاتها خندق في معركة الوجود.

كما يستدعي هذا التوجه تبني نموذج الاقتصاد الدائري القائم على استدامة الموارد، عبر إعادة تدوير المياه واستخدام النفايات العضوية في تخصيب التربة، والانتقال الطاقي نحو مصادر متجددة تُحرر المزارع من التبعية للاحتلال. لكن كل هذا لا يكتمل دون بناء تحالفات دولية داعمة لا تقتصر على التمويل، بل تشمل نقل المعرفة، والضغط السياسي، والاعتراف بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في أرضه ومياهه.

وفي صلب هذه الرؤية، يأتي إدماج الشباب بوصفه ركيزة استراتيجية، ليس فقط لسد الفجوة الديموغرافية، بل لتحويل الزراعة من قطاع تقليدي مهمش إلى حقل جاذب للطاقات الشابة والمبدعة. فالتحول الرقمي، والزراعات الذكية مناخياً، والتصنيع الغذائي المحلي، كلها مجالات قادرة على استقطاب أجيال جديدة ترى في الأرض مستقبلها، لا ماضيها فقط. ليست معركة السيادة الغذائية في فلسطين مجرد صراع على الموارد، بل هي معركة على الكينونة الجماعية، حيث يصبح الغذاء عنوان وجود، والزراعة فعل مقاومة، والأرض مرآة للهوية. معركة تختبر قدرة شعب على الصمود، وإعادة ابتكار ذاته، وإنتاج الحياة تحت أعتى الظروف قسوة. كل خزان مياه يُبنى ليحتفظ بماء السماء، وكل شجرة زيتون تُغرس لتشهد على حق البقاء، وكل بذرة بلدية تُحفظ لتورث الأجيال القادمة سر الخلاص، هي خطوات نحو تحرير الإرادة أولاً، ثم بناء مستقبل يستطيع فيه الفلسطيني أن يقول، بكل فخر وثقة: طعامي من أرضي، ومائي من سمائي، وكياني من صمودي.